حمدوك: الاتفاق مع قائد الجيش يرسم مناخاً سياسياً لا يسمح بضرب المتظاهرين

محتجو السودان يقتربون من القصر... والشرطة تفرّقهم بالغازات

استخدمت أجهزة الأمن السودانية الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية بكثافة غير معهودة لتفريق مظاهرات حاشدة حاولت الاقتراب من القصر الجمهوري بالعاصمة الخرطوم، رفضاً للإجراءات التي اتخذها الجيش أخيراً، وتوقيع الاتفاق السياسي بين قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، وطالبوا بفض تلك الشراكة، وتقدر الأعداد التي شاركت في المظاهرات بالخرطوم ومدن البلاد الأخرى بمئات الآلاف.

ودعت لجان المقاومة في الأحياء إلى الاحتجاجات رغم اتفاق الأسبوع الماضي الذي أعاد رئيس الوزراء المدني عبد الله حمدوك إلى منصبه وأدى إلى إطلاق سراح معظم كبار السياسيين المعتقلين منذ الانقلاب. وهتف آلاف المتظاهرين مجدداً: «لا شراكة ولا تفاوض»، وطالب آخرون بعودة الجنود إلى ثكناتهم.

وقال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بحسب وكالة الأنباء الرسمية (سونا)، إن الاتفاق الإطاري الذي وقعه مع قائد الجيش يرسم مناخاً سياسياً «لا يسمح بضرب المتظاهرين»، وإن «حق التظاهر انتزعه السودانيون عبر عشرات السنين من النضال». ودعا حمدوك لجان المقاومة وكل القوى الحية لممارسة الديمقراطية لأنها «الشيء الوحيد الذي لا يمكن تعلمه إلا من خلال ممارستها».

وأكد حمدوك على عدم وجود قطعيات في السياسة، مضيفاً «طالما الجميع يتحاورون في محيط سياسي متباين لتقريب وجهات النظر، فإن المواقف الصفرية والحدية لن تؤدي إلا لتعقيد المواقف».

وتدافع الآلاف من أحياء الخرطوم منذ منتصف النهار إلى القصر الجمهوري، تلبية لدعوات لجان المقاومة وتجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير، للمشاركة في المسيرات السلمية رفضاً للتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد.

وبادرت قوات مكافحة الشغب بالاعتداء العنيف على المتظاهرين السلميين عند اقترابهم من الشارع المؤدي إلى القصر الجمهوري، واستخدمت الغاز المدمع والقنابل الصوتية بكثافة ما أدى إلى وقوع العشرات من الإصابات وسط المتظاهرين.

وإزاء العنف المفرط من قبل الأجهزة الشرطية لجأ المتظاهرين إلى إغلاق الشوارع الرئيسية وسط الخرطوم بالحجارة، لمنع تقدم قوات الشرطة على سيارات الدفع الرباعي في شارعي القصر والبلدية بالمتاريس.

وانطلقت المظاهرات وفقاً للمسارات التي حددتها لجان من مواقع وسط الخرطوم، وتوجهت نحو محيط القصر الجمهوري.

ورصدت «الشرق الأوسط» خلال وقوع العديد من الإصابات الجسيمة بعبوات الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وسط المتظاهرين، ما استدعى نقلهم إلى المستشفيات الميدانية التي أقامتها الكوادر الطبية النقابية لإسعاف الجرحى.

وعبر عدد من المتظاهرين للصحيفة عن غضبهم من استخدام الأجهزة الأمنية للعنف المفرط في مواجهة مواكب سلمية، وعدوها انتهاكاً لحقوقهم الدستورية في التظاهر السلمي.

ونقلت مواقع التواصل الاجتماعي مشاركة عدد من القادة السياسيين الذين أطلقوا سراحهم خلال الأيام الماضية، وأظهرت الصور رئيس حزب المؤتمر السوداني، عمر الدقير، يتقدم المظاهرات، كما رصدت القيادي بحزب البعث العربي الاشتراكي وجدي صالح، الذي أطلق سراحه أول من يقود إحدى المظاهرات بالخرطوم.

وخرجت مظاهرات حاشدة في كل ولايات البلاد، وفي الشرق خرج الآلاف في ولايات كسلا والقضارف وبورتسودان، وفي مدينة ود مدني وسط البلاد، وفي عدد من مدن إقليم دارفور، وكذلك مظاهرات في ولايات نهر النيل والشمالية.

وردد المتظاهرون هتافات: «لا شراكة ولا تفاوض مع الانقلابين»، وطالبوا العسكريين بالعودة للثكنات.

وشكا بعض المشاركين في المظاهرات من أعراض غريبة للغاز المسيل للدموع، حيث أصيب الكثير منهم بفتور عام في الجسم وحساسية في الأعين، ورجح البعض منهم أن يكون غازاً سامّاً.

احتجاجات سابقة في السودان

تعرض أحد المتظاهرين لبتر يده جراء إصابته بقنبلة صوتية أطلقتها قوات الأمن تجاه المتظاهرين بشارع البلدين وسط الخرطوم.

ورفع المتظاهرون عدة لافتات فيها شعارات تنادي برفض الشراكة وترفض التسوية السياسية وكذلك رفض لشرعية الإجراءات التي اتخذت مؤخراً في 25 من أكتوبر الماضي، فضلاً عن رفضها للاتفاق الإطاري بين رئيس مجلس السيادة الانتقالي ورئيس الوزراء.

النتائج النهائية لانتخابات العراق تقضي على آخر آمال الخاسرين

جاءت النتائج النهائية للانتخابات العراقية التي أعلنتها مفوضية الانتخابات لتقضي على آخر آمال الخاسرين من جماعات «الإطار التنسيقي» الشيعي.

وكان من المؤمل أن تعلن النتائج في غضون 24 ساعة من اعتماد العد والفرز الإلكتروني طبقاً لقانون الانتخابات الجديد، إلا أن إعلانها بصورة غير نهائية خلف تداعيات خطيرة على المشهد السياسي. فمن جهة، اعترضت قوى كثيرة عدت نفسها خضعت لعمليات تزوير منظم، وهي في الغالب القوى التي تملك النفوذ والسلاح، والتي يضمها ما بات يسمى «الإطار التنسيقي»، وهو كيان يضم الكتل الشيعية ما عدا التيار الصدري. ومن جهة أخرى، تأخر عملياً إعلان النتائج النهائية لأكثر من شهر ونصف الشهر، وهو ما لم يحصل في كل الانتخابات السابقة بدوراتها الأربع.

الفارق بين النتائج الأولية والنهائية 5 مقاعد. فالطعون التي تسلمتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتي بلغت أكثر من 1430 طعناً، ردتها جميعاً، ما عدا 15 طعناً رفعتها إلى الهيئة القضائية التمييزية داخل المفوضية. والهيئة القضائية من جهتها ردت تلك الطعون، ما عدا 5 منها أسفرت عن فوز 5 جدد، مع خسارة 5 كانوا قد فازوا طبقاً للنتائج الأولية.

النتائج النهائية أبقت التيار الصدري في المرتبة الأولى بـ73 مقعداً برلمانياً (من أصل 329)، ثم يأتي النواب المستقلون بواقع 38 مقعداً، ثم حزب تقدم بزعامة محمد الحلبوسي بـ37 مقعداً، ثم ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي بـ33 مقعداً، يليه الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ31 مقعداً، والتحالف الكردستاني بـ18 مقعداً.

وجاءت النتائج مخيبة لأمال تحالف «الفتح» الذي يضم فصائل «الحشد الشعبي» الموالية لإيران، ويتزعمه هادي العامري، إذ لم يفز سوى بـ17 مقعداً. وفي أول رد فعل على النتائج النهائية، هدد تحالف «الفتح» بالتصعيد في الشارع، والرد على أي «استفزازات» أو «مصادمات» من قبل أي جهة مع المحتجين على النتائج.

وقال عضو تحالف «الفتح»، محمود الحياني، لشبكة «روداو» الإعلامية، إن النتائج التي أعلنتها المفوضية «كانت متوقعة منها، فقد أصرت منذ البداية على هذه النتائج». وأضاف: «الاحتجاجات ستتصاعد، وهو شيء بديهي في ظل إرهاصات المفوضية»، مشيراً إلى أن «الاحتجاجات ستحافظ على سلميتها، لكن إذا كانت هنالك مصادمات أو تعرض من قبل جهات، فسيكون هنالك رد قوي من قبل الجماهير على أي استفزاز».

وبالنسبة لبقية التحالفات، فقد حصل تحالف «عزم» بزعامة خميس الخنجر على 14 مقعداً، و«الجيل الجديد» 9 مقاعد، وحركة «امتداد» 9 مقاعد، و«إشراقة كانون» 6 مقاعد، وتحالف «تصميم» 5 مقاعد، وتحالف «العقد الوطني» 4 مقاعد، وتحالف «قوى الدولة الوطنية» 5 مقاعد، وكوتا المسيحيين 5 مقاعد، وتحالف الجماهير الوطني 4 مقاعد، وحركة الحسم للإصلاح 3 مقاعد، والجبهة التركمانية العراقية مقعد واحد، والمشروع العربي في العراق مقعد واحد، والمشروع الوطني العراقي مقعد واحد، والمنتج الوطني مقعد واحد، وتيار الفراتين مقعد واحد، والوفاء والتغيير مقعد واحد، واقتدار وطن مقعد واحد، وتجمع أهالي واسط المستقل مقعد واحد، وتحالف الآمال الوطني مقعد واحد، والسند الوطني مقعد واحد، وتحالف النهج الوطني مقعد واحد، وتجمع العدالة مقعد واحد، وحركة بلادي الوطني مقعد واحد، وحركة حقوق مقعد واحد، وكوتا الإيزيديين مقعد واحد، وكوتا الصابئة المندائية مقعد واحد، وكوتا الشبك مقعد واحد، وكوتا الفيليين مقعد واحد.

وبعد إعلان النتائج، تتجه الأنظار إلى المحكمة الاتحادية العليا التي يتوقع أن تصادق عليها لعدم وجود ما يمكن عده عائقاً يجعلها تعيد النظر بها. وفي هذا السياق، أكد أستاذ الإعلام في جامعة أهل البيت في مدينة الكوفة الدكتور غالب الدعمي لـ«الشرق الأوسط» أنه «من الناحية القانونية، فإن المحكمة الاتحادية العليا سوف تصادق على النتائج بعد أن أقرتها الهيئة التمييزية القضائية، ولا شأن لها (المحكمة الاتحادية) في رفض النتائج أو إعادة الانتخابات، إذ إن واجبها محدد وفق الدستور».

ورداً على سؤال عن التصعيد الحالي المستمر منذ أكثر من شهر ونصف الشهر أمام بوابات المنطقة الخضراء من قبل القوى الخاسرة في الانتخابات، يقول الدعمي إن «التصعيد سوف يستمر بشكل أو بآخر. وفي حال لم يشترك الإطار التنسيقي (الممثل للبيت الشيعي، ما عدا التيار الصدري) في الحكومة المقبلة، وتحديداً بعض المنتمين لتحالف (الفتح)، فإنهم سيبقون في مشكلات دائمة مع الحكومة العراقية. ولا أستبعد الاصطدام أو حدوث تطورات يمكن أن تؤدي إلى تدخل الحكومة المقبلة من أجل إنهاء ملف التدخلات من قبل القوى أو الجهات التي لديها أجنحة مسلحة في العملية السياسية».

5 قتلى و63 مصاباً حصيلة ضحايا عواصف إسطنبول

ارتفعت حصيلة العواصف التي تشهدها منطقة بحر مرمرة التي تضم 7 ولايات تركية، إلى 5 قتلى، فضلاً عن 63 مصاباً بإسطنبول، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

جاء ذلك حسب تغريدة نشرها وزير الصحة التركي فخر الدين قوجة)، على حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ونقلتها وكالة «الأناضول» للأنباء.

وكشف الوزير عن «توفير الدولة جميع الإمكانيات في الأماكن المتضررة للتدخل السريع للحيلولة دون تعرض أحد لأذى».

وعلى الرّغم من أنّ شدّة العاصفة تراجعت ، فإن رياحاً قوية استمرّت في الهبوب على المنطقة، متسببة باضطرابات في حركة النقل الجوي وبإغلاق مدارس في عدد من البلديات.

أكثر من 100 توغل لطائرات حربية صينية في مجال تايوان الجوي للشهر الثالث

نفّذت الطائرات العسكرية الصينية 159 توغلاً في منطقة الدفاع الجوي التايوانية في نوفمبر حسب قاعدة بيانات وكالة الصحافة الفرنسية، فيما تتصاعد الضغوط العسكرية من بكين على الجزيرة الديمقراطية المستقلة ذاتياً.

وكان نوفمبر الشهر الثالث على التوالي الذي قامت فيه أكثر من 100 طائرة حربية بالتوغل في هذه المنطقة الحساسة، مع 100 مقاتلة وتسع قاذفات قنابل صينية من طراز «إتش 6» ذات القدرة النووية.

وفي الأشهر الـ14 الماضية، وصل التهديد إلى مستويات جديدة بعدما بدأت بكين إرسال أعداد متزايدة من الطائرات العسكرية إلى «منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي» (أديز) التايوانية.

وبدأت وزارة الدفاع التايوانية إعلان توغلات الطائرات الحربية الصينية على «أديز» في سبتمبر 2020، وجمعت وكالة الصحافة الفرنسية قاعدة بيانات بتفاصيل هذه الطلعات الجوية التي ازداد تواترها.

وزاد هذا التصعيد من مخاوف حلفاء غربيين مثل الولايات المتحدة واليابان اللتين تخشيان أن تشن الصين غزواً على تايوان التي تعدّها إحدى مقاطعاتها. ومع ذلك، فإن الغرب يرى أن هذا الاحتمال غير مرجح حالياً.

كشف البنتاغون خططاً لتعزيز انتشاره العسكري والقواعد الموجهة ضد الصين بالإضافة إلى تحديث المنشآت العسكرية في غوام وأستراليا وتوسيعها.

ومنطقة «أديز» تختلف عن المجال الجوي التابع للأراضي التايوانية، وتشمل منطقة أكبر بكثير تتلاقى مع جزء من «منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي» التابعة للصين، بل تضم جزءاً من البر الرئيسي الصيني.

واكتفت بكين باستكشاف الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة، بطلعات صغيرة شبه يومية، ما تسبب في إجهاد أسطول المقاتلات التايوانية المتقادمة أصلاً.

لكن يبقى أكتوبر الشهر الذي شهد أكبر عدد من التوغلات مع 196 عملية من بينها 149 توغلاً في أربعة أيام فقط فيما كانت بكين تحتفل بعيدها الوطني.

في نوفمبر، سُجّل عدد أقل من التوغلات الواسعة النطاق لكن الطائرات الحربية كانت تتوغل بشكل شبه يومي.

وقال وزير الدفاع التايواني تشيو كو – تشنغ (الاثنين)، في التالي لتسجيل 27 توغلاً لطائرات حربية صينية، وهو عدد قياسي في نوفمبر وخ أكبر عدد توغلات يومية مسجل: «الوضع قاتم خصوصاً مع عمليات توغل شبه متواصلة».

وأضاف أن هدف الصين «هو استنفادكم ببطء لإعلامكم (بأن لديها) تلك القوة». وسبق أن حذّر تشيو من أن التوترات العسكرية بين تايوان والصين بلغت أعلى مستوياتها منذ أربعة عقود، مشيراً إلى أن بكين ستكون في وضع يمكّنها من شن غزو واسع النطاق في عام 2025.

ومنذ بداية العام، دخلت نحو 900 طائرة صينية منطقة «أديز» التايوانية. ويُظهر تقرير دفاعي نصف سنوي نُشر في أكتوبر أن الصين صعّدت «تهديدات المنطقة الرمادية»، مثل زيادة عمليات توغل الطائرات الحربية، في محاولة «للاستيلاء على تايوان دون قتال».

و«المنطقة الرمادية» مصطلح يستخدمه المحللون العسكريون لوصف أعمال عدوانية تدعمها دولة ما، من دون أن يصل الأمر إلى حرب مفتوحة. وقد وصفها وزير الدفاع البريطاني بن والاس، أيضاً بأنها «المعبر بين السلام والحرب».

وفد أميركي يبحث مع «طالبان» التهديدات الأمنية و«حقوق الأفغان»

ترأس الممثل الخاص لأفغانستان توماس ويست، وفداً أميركياً رفيع المستوى ضم ممثلين من وزارة الخارجية ووزارة الخزانة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمخابرات، لعقد مباحثات مع ممثلي حركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة.

وذكرت وزارة الخارجية الأميركية، أن الاجتماع عقد يومي 29 و 30 نوفمبر .

وأفادت الخارجية الأميركية في بيان، أن الوفد الأميركي شدد على أهمية وفاء طالبان بالتزامها العلني بعدم السماح لأي شخص بتشكيل تهديد لأي دولة من أراضي أفغانستان، و«توفير ممر آمن لمواطني الولايات المتحدة والأفغان الذين لدينا التزام خاص تجاههم، وحماية الحقوق لجميع المواطنين الأفغان».

كما ناقش الفريقان استجابة المجتمع الدولي الجارية والعاجلة للأزمة الإنسانية في أفغانستان، وتعهد الوفد الأميركي بمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتلبية الاحتياجات الحيوية في فصل الشتاء المقبل.

وأضاف البيان، أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بضمان ألا تحد العقوبات الأميركية من قدرة المدنيين الأفغان على تلقي الدعم الإنساني من الحكومة الأميركية والمجتمع الدولي، مع حرمان الكيانات والأفراد الخاضعين للعقوبات من الأصول.

وجددت حركة طالبان تعهدها بعدم السماح لأي شخص باستخدام أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد. وأعرب مسؤولون أميركيون عن قلقهم إزاء استمرار وجود تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في أفغانستان.

سورية: قتلى بقصف غرب درعا... ورفض لـ«مساعدة روسية» في السويداء

قُتل وجُرح مدنيون في قصف بـ15 قذيفة تعرضت له مدينة نوى بريف درعا الغربي جنوب سوريا، بعدما استهدفت عبوة ناسفة سيارة عسكرية لضباط من جهاز الأمن العسكري يعملون في مفرزة الأمن العسكري بمدينة نوى على الطريق الواصل بين مدينة نوى وبلدة الشيخ سعد، ومقتل ثلاثة من عناصر منهم وجرح اثنين آخرين. وطرد مواطنون في السويداء دورية روسية جاءت تحمل مساعدات إلى المنطقة ذات الغالبية الدرزية.

وعثر أهالي مدينة نوى على جثتين لعنصرين من قوات النظام، من مرتبات الفرقة التاسعة، بالقرب من دوار المخفر وسط مدينة نوى غربي درعا. ومعهم ورقة كُتب عليها «رداً على قصف المدينة».

ونشر ناشطون من درعا تسجيلاً مصوراً يرصد قصف الأحياء السكنية بالقذائف وسط حالة ذعر بين السكان المدنيين. وأدى القصف إلى مقتل أستاذ مدرسة وهو عوض أبو السل، والسيدة جيهان مطلق المذيب، إضافة إلى إصابة آخرين، وسط دعوات من مشفى نوى الوطني للأهالي للتبرع بالدم لإسعاف الجرحى.

وشهدت المدينة بعدها حالة خوف وتوتر بين المدنيين وانتشار عسكري كبير لقوات النظام عند المربع الأمني في مدينة نوى، واقتحمت قوات عسكرية بعض المزارع والخيام المحيطة بالمدينة القريبة من مكان الاستهداف، واعتقلت عدداً من المتواجدين فيها.

وقالت مصادر محلية، إن الجانب الروسي غاب عن الحضور والتدخل بالحادثة، وأجرى وجهاء ومعنيون في ريف درعا الغربي تواصلات مع جهات عسكرية وحكومية في درعا للوقوف على الحادثة، ومعرفة أسباب القصف الذي تعرضت له المدينة بشكل مفاجئ، وعدم تأزم الموقف، وسط الحديث باتهامات موجهة لمجموعة من نوى بتنفيذ التفجير الذي استهدف السيارة التي كانت تقل عناصر النظام بين نوى والشيخ سعد.

وقالت «شبكة درعا 24»، إنّ ضباطاً من جهاز الأمن العسكري أرسلوا تهديدات للأهالي في مدينة نوى، وإن قصف المدينة سببه اتهامهم عناصر محلية خاضعة لاتفاقية التسوية والمصالحة من أبناء المدينة بتنفيذ التفجير، في حين استنكر عدد من أبناء مدينة نوى الاتهام لأبناء المدينة ورمي التهم جُزافاً، وعبّروا عن رفضهم سياسة العقاب الجماعي التي يقوم بها جهاز الأمن العسكري ضد الأهالي.

وتعتبر مدينة نوى أكبر مدن وبلدات ريف درعا الغربي وتحوي مراكز ونقاطاً أمنية عدة تابعة للأفرع الأمنية وناحية للشرطة المدينة، وتعتبر هذه الحادثة الأولى التي تتعرض فيها المدينة للقصف بعد تطبيق اتفاق الخريطة الروسية والتسوية الجديدة، وكانت قد شهدت المدينة الأسبوع الفائت استهداف سيارة عسكرية أيضاً، كما كانت تشهد سابقاً بعد اتفاق التسوية في عام 2018 هجومات واستهدافاً لعناصر ونقاط النظام السوري في المدينة ينفذها مجهولون. وخضعت المدينة مؤخراً للتسويات الجديدة، وتم تسليم العديد من قطع السلاح من المدينة للجنة الأمنية التي أجرت التسويات في المدينة بحضور الشرطة الروسية في شهر أكتوبر الماضي.

وعلى خلفية اقتحامات ومداهمات نفذتها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري على تجمعات العشائر البدوية في محافظة درعا، مؤخراً، اجتمع عدد من وجهاء وشيوخ عشائر المنطقة في اللجاة للوقوف على مجريات الأحداث الأخيرة واستنكار ما تتعرض له العشائر البدوية من انتهاكات واتهامات، خاصة أن عمليات المداهمة تخللها حالات قتل واعتقال، بحسب ناشطين من اللجاة.

قوات تابعة للنظام